



## ملخص مفصل لتقرير بتسيلم «إبادتنا الجماعية» (تموز / يوليو 2025)

### 1. المقدمة

تُشكّل مقدمة تقرير «إبادتنا» الصادر عن منظمة بتسيلم الأساس لأطروحتها المركزية، وهي أن إسرائيل ترتكب جريمة إبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. فبعد أحداث السابع من تشرين الأول / أكتوبر 2023، التي أسفرت عن مقتل 1,218 إسرائيليًا وأجنبيًا، شنت الحكومة الإسرائيلية حملة عسكرية واسعة النطاق على غزة. وبعد أكثر من عشرين شهرًا، كانت هذه الحملة قد تطوّرت إلى ما يصفه معدّو التقرير باعتداء منهجي وشامل على حياة الفلسطينيين. ويؤكد التقرير أن سلوك إسرائيل لا يمكن تفسيره كحرب تقليدية ضد حركة حماس، بل كحملة تشمل القتل الجماعي للمدنيين، والتجويد المتعمد، والتهجير الواسع، والتدمير الممنهج للبنية التحتية والمواقع الثقافية، وتفكيك الحياة المدنية. وترى بتسيلم أن هذه السياسات تعبّر عن جهد منسق ومقصود لتدمير المجتمع الفلسطيني في غزة، أي إنها تشكّل جريمة إبادة جماعية.

ويُبرز معدّو التقرير أن الإبادة الجماعية عملية متعددة الأوجه. فبينما يُعدّ القتل الجماعي أحد أركانها، إلا أن هناك أفعالاً أخرى، مثل خلق ظروف معيشية تهدد الحياة، والهجمات المتعمدة على مؤسسات الصحة والتعليم والثقافة، والتهجير القسري، والتدمير النفسي لشعبه بأكمله، لطالما استخدمت كأدوات إبادة جماعية عبر التاريخ. وغالباً ما تُنفذ هذه الممارسات بشكل متزامن، بدعم من أجهزة الدولة، وتُبرّر من خلال أيديولوجيات حاكمة. وفي الحالة الإسرائيلية، يشير التقرير إلى ضرورة فهم الهجوم على غزة في سياق نظام الأبارتهايد المستمر، الذي يقوم على تفوق عرقي لليهود وعلى إخضاع الفلسطينيين وتقسيمهم وتجريدتهم من إنسانيتهم بشكل منهجي. فمنذ عام 1948، قامت الدولة الإسرائيلية بتطوير وتحديث أدوات السيطرة والعنف والفصل والهندسة العرقية بهدف الحفاظ على هيمنتها على الشعب الفلسطيني. وبالتالي، فإن العدوان على غزة ليس حالة استثنائية أو طارئة، بل هو نتيج لعقود من القمع، وقد بلغ اليوم أقصى تجلياته.

ويشدّد التقرير على أن الإبادة الجماعية، وإن كانت تحدث دائماً ضمن سياق تاريخي وسياسي معيّن، إلا أنها غالباً ما تُستثار عبر حدثٍ مفصليّ. وفي هذه الحالة، كان هجوم السابع من تشرين الأول / أكتوبر هو الحدث المفجّر، الذي أطلق العنان لأيديولوجيات وآليات قمع متجدّرة كانت قائمة مسبقاً. ولا تبرّر بتسليم في تقريرها الفظائع التي ارتكبت في ذلك اليوم، لكنها ترفض بشدة الادّعاء بأن تلك الجرائم تبرر التدمير المنهجي لشعبه بأكمله. وتؤكد أن ردّ الحكومة والجيش والمجتمع الإسرائيلي قد تجاوز مفهوم الانتقام أو الدفاع عن النفس، ليُصبح محاولة فعلية لإبادة شعبه بأكمله.

وتختتم بتسليم المقدمة بالتأكيد على رسالتها كمنظمة حقوقية، وعلى واجبها الأخلاقي في الشهادة على ما يحدث، والتحدث بوضوح عمّا يُرتكب من جرائم، والمناشدة باتخاذ إجراءات دولية عاجلة لوضع حدّ لهذه الإبادة الجماعية.



## 2. ما هي الإبادة الجماعية؟

يضع هذا القسم الأسس المفاهيمية والقانونية للدعاء المركزي الذي يطرحه التقرير، ومفاده أن إسرائيل ترتكب جريمة إبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني في غزة. يبدأ القسم بتتبع الأصول التاريخية لمصطلح «الإبادة الجماعية»، الذي صاغه لأول مرة رافائيل ليمكين عام 1944، كرد فعل على الإبادة المنهجية لليهود والغجر وغيرهم خلال الهولوكوست. وقد عرّف ليمكين الإبادة الجماعية بأنها خطة منسقة تهدف إلى تدمير الأسس الجوهرية لمجموعة قومية، بغرض القضاء عليها كوحدة متكاملة. وقد تمّ اعتماد هذا التعريف لاحقاً وصياغته ضمن القانون الدولي من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1948 بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والتي لا تزال حتى اليوم الإطار القانوني الأساسي للتعرف على أفعال الإبادة وملاحقة مرتكبيها.

تعرف الاتفاقية الإبادة الجماعية بأنها ارتكاب أي من خمسة أفعال محددة بقصد تدمير جماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، كلياً أو جزئياً. وتشمل هذه الأفعال: (أ) قتل أفراد من الجماعة؛ (ب) إلحاق أذى جسدي أو نفسي خطير بأفرادها؛ (ج) فرض ظروف معيشية تقود عمداً إلى تدميرها الجسدي كلياً أو جزئياً؛ (د) فرض تدابير تهدف إلى منع الولادات داخل الجماعة؛ و(هـ) النقل القسري لأطفال الجماعة إلى جماعة أخرى. ومن المهم الإشارة إلى أن الاتفاقية لا تكتفي بوقوع أحد هذه الأفعال، بل تشترط أن ترتكب بنية محددة (ما يُعرف بـ«النية الخاصة أو الدولوس سبسياليس») وهي نية تدمير الجماعة كلياً أو جزئياً. وتتميز هذه النية جريمة الإبادة عن غيرها من الجرائم بموجب القانون الدولي، مثل جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية.

يشدد التقرير على أن الإبادة الجماعية لا تتم بالضرورة من خلال عمليات إبادة سريعة وواسعة النطاق، بل كثيراً ما تتكشف بوصفها عملية تدريجية، تتراكم عبر الزمن من خلال أفعال تهدف جماعياً إلى تفكيك وجود جماعة معينة. وقد تشمل هذه الأفعال القتل،

ولكنها أيضًا تمتد لتشمل تدمير الهياكل الاجتماعية، والموروث الثقافي، والمؤسسات السياسية، والرفاه الجسدي والنفسي لأفراد الجماعة. وتُظهر الأمثلة التاريخية، مثل الإبادة الجماعية للأرمن، والهولوكوست، والإبادة الجماعية في رواندا، ومجزرة سربرنيتسا في البوسنة، أن الإبادة يمكن أن تُنفذ عبر إستراتيجيات متنوعة ومتطورة، تشمل التجويع، والتهجير، ومحو الثقافة. وغالبًا ما تكون هذه الجرائم مصحوبة بالتحريض، وتجريد الضحايا من إنسانيتهم علنًا، واستخدام آليات قانونية أو بيروقراطية تسعى إلى سلبهم هويتهم وحقوقهم قبل العنف الجماعي أو خلاله.

وكان ليمكين نفسه يعتقد أن الإبادة الجماعية ليست جريمة جسدية فحسب، بل سياسية وثقافية أيضًا. ففي كتاباته، وصف الإبادة الجماعية بأنها تشمل تدمير مؤسسات الجماعة، وتقاليدها، ولغتها، وشعورها بالهوية. ورأى أن الإبادة تمرّ بمرحلتين: الأولى تتمثل في تدمير النمط الوطني للجماعة المضطهدة، والثانية في فرض نمط الجماعة القامعة. هذا الفهم الواسع لم يُدرج بالكامل ضمن اتفاقية عام 1948، التي ركزت على التدمير الجسدي والبيولوجي، غير أن التقرير يستند إليه لتوضيح أن ما يحدث في غزة يتجاوز التعريف القانوني الضيق، ويُجسّد الرؤية الشاملة التي قدمها ليمكين للإبادة الجماعية.

ويقر التقرير بأن التقييم القانوني للإبادة الجماعية معقد، خصوصًا أثناء وقوعها، نظرًا لصعوبة إثبات النية. إلا أن هذه النية يمكن استنتاجها من أنماط السلوك، والسياسات المنهجية، والتصريحات العلنية الصادرة عن المسؤولين. فقد قضت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بأن النية يمكن استنتاجها من السياق العام، بما يشمل حجم الفظائع، والاستهداف المتعمد للضحايا بناءً على هويتهم الجماعية، والتعبيرات الأيديولوجية التي تتضمن دعوات إلى الإبادة. وبالمثل، رأت محكمة العدل الدولية أن تضافر الأفعال والتصريحات يمكن أن يشكل دليلًا كافيًا على وجود نية إبادة. وفي حالة الأفعال الإسرائيلية في غزة، يرى التقرير أن حجم الانتهاكات، واتساقها، ووحشيتها، إلى جانب



التحريض العلني الصادر عن المسؤولين الإسرائيليين، تقدم أدلة قوية على وجود هذه النية.

ويُعدّ أحد الجوانب الأكثر إدانة في الوضع الحالي، حسب التقرير، هو استخدام التجويع، والتهجير القسري، وتدمير البنية التحتية، كسياسات متعمدة تهدف إلى انهيار الحياة الفلسطينية في غزة. فهذه الأساليب ليست مجرد نتائج عرضية للحرب، بل إستراتيجيات محسوبة تهدف إلى جعل الحياة غير قابلة للاستمرار. ويستشهد التقرير بتصريحات لقادة إسرائيليين، مثل التهديد بقطع الطعام والوقود «حتى عودة الرهائن»، والخطاب اللإنساني الذي يصف الفلسطينيين بـ«الحيوانات البشرية»، على أنها تعزز الادعاء بأن الهدف ليس النصر العسكري، بل العقاب الجماعي والانهيار المجتمعي. كما يشير إلى استخدام رئيس الوزراء نتنياهو لمصطلح «عمالق»، وهم أعداء توراثيون أمر الربّ بإبادتهم عن بكرة أبيهم، كمثال على التحريض الإبادي المغلف بلغة دينية - قومية.

ويؤكد التقرير كذلك على فشل النظام القانوني الدولي في منع أو إيقاف جرائم الإبادة الجماعية بفعالية. ففي كثير من الحالات، لم يتم الاعتراف بالإبادة إلا بأثر رجعي، بعد أن تكون الجماعة المستهدفة قد دُمّرت. أما في غزة، فيصر التقرير على أن الإبادة تحدث في الزمن الحاضر، والعالم يشهدها مباشرة. وإن الفشل في تسميتها باسمها الحقيقي أو اتخاذ إجراءات حاسمة يتيح استمرار الجريمة ويمنح مرتكبيها شعورًا بالإفلات من العقاب. وهذا يعيد إلى الأذهان إخفاقات سابقة في مواجهة جرائم الإبادة، حيث أدت الحسابات الجيوسياسية، أو التقاعس الدولي، أو الإنكار، إلى تأخير التدخل وتحقيق العدالة.

وباختصار، يعرض هذا القسم الإبادة الجماعية بوصفها فئة قانونية وظاهرة تاريخية ذات مؤشرات يمكن تمييزها. ويؤكد أن الدولة الإسرائيلية قد تجاوزت عتبة الفصل العنصري والاحتلال، ودخلت في نطاق جريمة الإبادة، وفقًا لما تنص عليه الاتفاقية الدولية وما قدّمه ليتمكن من تصور أشمل. وتشير الأدلة، بما فيها القتل الجماعي

للمدنيين، وتجويع الأطفال عمدًا، وتدمير مؤسسات غزة، واستهداف المواقع الثقافية، والتحرير الصريح من المسؤولين، إلى وجود نية واضحة لتدمير الشعب الفلسطيني في غزة. وإن الاعتراف بما يحدث على أنه إبادة جماعية ليس فقط واجبًا قانونيًا وأخلاقيًا، بل هو خطوة ضرورية لتحفيز تحرك دولي فعّال يوقف هذه الفظائع المتواصلة.

### 3. المنهجية

يُوضح القسم الثالث المنهجية التي استُخدمت في إعداد هذا التقرير. على مدار عشرين شهرًا، ونّقت منظمة بتسيلم آلاف الحالات من انتهاكات حقوق الإنسان في قطاع غزة، والضفة الغربية، وداخل إسرائيل. ونظرًا للقيود التي فرضتها إسرائيل على الوصول إلى قطاع غزة، اضطرت المنظمة إلى تنفيذ جزء كبير من أعمال التوثيق عن بُعد، من خلال الاتصالات الهاتفية، والتسجيلات الصوتية، وشهادات الناجين والشهود. وقد واصل عدد من باحثي بتسيلم الميدانيين، الذين تعرّضوا هم أنفسهم للتهجير خلال العدوان على غزة، جمع المعلومات في ظروف بالغة الصعوبة والخطورة. وبالإضافة إلى تحقيقاتها الميدانية الخاصة، استندت بتسيلم إلى تقارير وبيانات صادرة عن منظمات دولية ذات مصداقية، بما في ذلك هيئات تابعة للأمم المتحدة، ووكالات إنسانية، ومنظمات حقوقية أخرى. كما تمت الاستعانة بمصادر صحفية موثوقة ودراسات أكاديمية منشورة.

ويحرص معدّو التقرير على التوضيح بأن الأرقام الواردة فيه، بما في ذلك أعداد القتلى والتقارير المتعلقة بالدمار، قد تُقلّل بشكل كبير من الحجم الحقيقي للأضرار. فوزارة الصحة في غزة، التي تُعتبر إحصاءاتها مرجعًا واسع الاستخدام لدى الجهات الدولية، لا تسجّل سوى الوفيات التي يتم الإبلاغ عنها رسميًا أو التي يتم تأكيدها من قبل المستشفيات. بينما لا تزال آلاف الجثث تحت الأنقاض، أو دُفنت في مقابر مؤقتة، أو لم يُعثر عليها حتى الآن. وبالمثل، فإن عدد الجرحى لا يشمل أولئك الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى المرافق الطبية، نظرًا لتدمير العديد منها أو عجزها عن استيعاب الأعداد الكبيرة من المصابين. ويقر التقرير بأن الكشف الكامل عن حجم الدمار والضحايا لن



يكون ممكنًا إلا من خلال تحقيقات طويلة الأمد قد تستغرق سنوات.

ومع ذلك، يؤكد معدّو التقرير أن البيانات المتاحة حاليًا كافية تمامًا لإثبات حجم الجرائم المرتكبة وطابعها المنهجي، كما أنها تفي بالمعايير القانونية اللازمة لتوصيف هذه الأفعال على أنها جريمة إبادة جماعية.

#### 4. الإبادة الجماعية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني

يشكّل هذا القسم جوهر الاتهام الذي يقدمه تقرير بتسيلم، حيث يعرض بشكل مفصّل ومتربط الأفعال المتعددة، التي تُكوّن مجتمعةً سياسة الإبادة الجماعية التي تنتهجها إسرائيل ضد الفلسطينيين. ويؤكد التقرير أن الإبادة لا تقتصر على القتل الجسدي فحسب، بل تشمل طيفًا واسعًا من الممارسات التي تهدف في مجملها إلى تدمير الشعب الفلسطيني في غزة وسواها.

فقد بلغ القتل مستوى هائلًا وعشوائيًا: أكثر من 58,000 فلسطيني قُتلوا في غزة منذ تشرين الأول / أكتوبر 2023، وفقًا لوزارة الصحة في غزة، مع الإشارة إلى أن هذا الرقم على الأرجح أقل من العدد الفعلي نظرًا لغياب بيانات كاملة، ووجود مقابر جماعية، ومناطق لا يمكن الوصول إليها. كما أُصيب ما لا يقل عن 138,000 آخرين، الكثير منهم يعانون من إعاقات دائمة وجراح لم تُعالج بسبب التدمير المتعمّد لنظام الرعاية الصحية في غزة. وقد استهدفت المنشآت الطبية بشكل خاص، إذ تم إخراج أكثر من 17 مستشفى وعشرات العيادات من الخدمة. وقُتل أفراد الطواقم الطبية في غارات إسرائيلية، بمن في ذلك أطباء وممرضون كانوا يقدّمون العلاج للمرضى أو يوفّرون الملاذ للمدنيين. بعض المستشفيات تعرّضت للقصف أثناء إجراء عمليات جراحية، وتم استهداف مستشفيات ميدانية رغم مشاركة إحدائيات مواقعها مع الجيش الإسرائيلي.

أما ما هو أبعد من الأذى الجسدي، فإن التجويع برز كسلاح محسوب ومُعلن. فقد صرّح قادة ومسؤولون عسكريون إسرائيليون علنًا بنيتهم قطع الغذاء والوقود والماء عن

غزة. وصرّح وزير الدفاع يوآف غالانت بشكل واضح ومثبت: «لن يكون هناك كهرباء، لا طعام، لا وقود. نحن نحارب حيوانات بشرية». وتم منع شاحنات المساعدات من دخول المعابر، وتعرّض أشخاص لإطلاق النار أثناء محاولتهم جمع الطحين. وقد حدّرت الأمم المتحدة ومنظمات دولية مرارًا من أنّ المجاعة قد بدأت فعليًا، خصوصًا في شمال غزة. الأطفال يموتون من الجوع والجفاف. ووفقًا لليونيسف، فإن أكثر من 90% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من انعدام حاد للأمن الغذائي، واضطر الأهالي إلى إطعام أطفالهم الأعشاب أو خلط طعامهم بعلف الحيوانات. هذه الظروف لم تكن عرضية، بل ناتجة عن سياسة رسمية من الحصار والتجويع والتجريف القسري للحياة. ويُعدّ التهجير الجماعي عنصرًا أساسيًا آخر في الإبادة الجارية. فقد أُجبر نحو مليوني فلسطيني، أي ما يُعادل 85% من سكان غزة، على مغادرة منازلهم، في كثير من الأحيان لأكثر من مرة. وقُصفت عائلات أثناء فرارها أو أثناء لجوئها إلى مناطق أعلنتها إسرائيل «آمنة». وفي منطقة المواصي، التي صنفتها إسرائيل «منطقة إنسانية»، أسفر قصف مزدوج بتاريخ 28 آذار / مارس 2024 عن مقتل 90 شخصًا وإصابة أكثر من 300. وتفتقر هذه المناطق إلى المياه النظيفة والمأوى والصرف الصحي. وقد تعرّضت مدارس الأونروا والخيّام للاستهداف مرارًا. وفي بعض الحالات، تمّ محو بلدات بأكملها مثل بيت حانون والشجاعة من الوجود. ويقارن التقرير حجم التهجير والدمار الجاري في غزة بنكبة عام 1948، مؤكّدًا أن نكبة ثانية تجري الآن أمام أعين العالم، موثقة هذه المرة بالصوت والصورة وفي الزمن الفعلي.

ولا يقتصر العنف على غزة فقط، بل يمتد إلى الضفة الغربية، ولاسيّما إلى المناطق المصنفة (أ) و(ب)، حيث بدأت إسرائيل باستخدام الضربات الجوية، وهو أسلوب كان يقتصر سابقًا على غزة. فمنذ تشرين الأول / أكتوبر 2023 حتى تموز / يوليو 2025، قُتل 263 فلسطينيًا في الضفة الغربية نتيجة قصف جوي، مقارنة بـ14 قتيلًا فقط بهذه الوسيلة بين عامي 2005 و2023. وقد استهدفت مخيمات اللاجئين مثل جنين ونور شمس



بطائرات مسيّرة وصواريخ من مروحيات، غالبًا خلال مدهامات تترافق مع هدم منازل واعتقالات جماعية. وفرضت حظر تجوّل على السكان، ووصف الأهالي حياتهم بأنها محكومة بالخوف والصدمات النفسية. وتزايدت اعتداءات المستوطنين، حيث تشكّلت ميليشيات يهودية تهاجم التجمعات الفلسطينية تحت حماية الجيش. وأفادت عائلات فلسطينية مهجّرة من الأغوار، وتلال جنوب الخليل، ومناطق في شمال الضفة بتعرضها لمضايقات ممنهجة، وتخريب محاصيلها، والاعتداء الجسدي عليها، ضمن جهود لتفريغ المناطق الريفية من سكانها الفلسطينيين.

أما داخل إسرائيل، فقد تعرّض المواطنون الفلسطينيون للقمع والتجريم. إذ تمّ اعتقال أكثر من ألف شخص بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي تنعي ضحايا غزة أو تنتقد الحرب. وتم طرد أو تعليق دراسة طلاب جامعيين، وفصل موظفين حكوميين. كما ألغت البلديات فعاليات لفنانين أو أكاديميين فلسطينيين. وضيقت الدولة على منظمات غير حكومية وصحفيين معارضين. ووُصف التعبير السياسي الفلسطيني بالخيانة. ويُفصّل التقرير كيف يتعرض الفلسطينيون من حملة الجنسية الإسرائيلية، رغم أنهم لا يُستهدفون جسديًا كغيرهم في غزة أو الضفة، إلى محو ثقافي وسياسي. ويتجلى ذلك في تقليص تمويل المدارس العربية، وحجب المنشورات باللغة العربية، وتكثيف المراقبة في البلدات العربية.

وتُعدّ الإبادة العائلية والاجتماعية وجهًا آخر فادحًا من وجوه الجريمة. فقد أُبديت عائلات بأكملها في ضربة جوية واحدة. واضطرت وزارة الصحة في غزة إلى استحداث تصنيفات جديدة للضحايا المجهولين الذين فقدت جميع عائلاتهم، مثل «العائلات المرقّمة». ويتحدث الناجون عن فقدان عشرات من أقاربهم. أجيال بأكملها أُبديت. وترى بتسيلم أن هذا المحو الجماعي للعائلات هو محاولة منهجية لتدمير الاستمرارية الاجتماعية، وللقتل ليس فقط على الأفراد، بل على النسي والعلاقات التي تجعل من الحياة الجماعية ممكنة. وقد استهدفت المنازل والمساجد والمدارس والأرشفيات والمقابر.

ويتم محو تاريخ غزة بالكامل.

أما الأثر النفسي، فهو لا يقل فداحة. فمعظم أطفال غزة يعانون من صدمات نفسية عميقة. وتشير إحدى الدراسات التي يستشهد بها التقرير إلى أن 80٪ من الأطفال المستطلعة آراؤهم قد فكروا في الانتحار. ويصف الأهالي أبناءهم بأنهم يتحدثون فقط عن الموت، أو يلعبون ألعاباً يتظاهرون فيها بالقتل أو الدفن. أما خدمات الصحة النفسية، التي كانت محدودة أصلاً، فقد انهارت بالكامل. وتصف بتسليم هذه الحالة بـ«الإبادة النفسية»، حيث يُدمّر الذهن، ويُمحى الشعور بالمستقبل، وتُفوّض الإرادة في الحياة - وكلها مظاهر إبادة جماعية في حدّ ذاتها.

وقد لعب التحريض العلني دوراً محورياً في تمكين هذه الجرائم. ويوثق التقرير عددًا كبيراً من التصريحات الصادرة عن مسؤولين إسرائيليين، وقادة عسكريين، وشخصيات إعلامية، تنضح بتحريض إبادي. فقد استحضر رئيس الوزراء نتنياهو مراراً صورة «عماليق»، القبيلة التوراتية التي أمر الرب بإبادتها. ودعا سياسيون إلى «تسوية غزة بالأرض»، أو «طرد السكان»، أو «إعادتهم إلى العصر الحجري». كما شجّع مفكرون وصحفيون وشخصيات ثقافية على محو الوجود الفلسطيني. وقد أدّى هذا التحريض العلني والمنهج إلى تطبيع الإبادة في الوعي العام، وولّد دعماً اجتماعياً واسعاً للجريمة. ويُعدّ هذا التحريض دليلاً واضحاً على وجود نية إبادة: فهذه ليست تصريحات فردية منعزلة، بل تجليات لأيدولوجيا سائدة.

## 5. الإبادة الجماعية كعملية تاريخية

في هذا القسم، تجادل منظمة بتسيلم بأن الإبادة الجماعية في غزة يجب أن تُفهم ليس باعتبارها انقطاعاً مفاجئاً أو حدثاً استثنائياً، بل بوصفها ذروة عملية تاريخية طويلة الجذور، متجذرة في الاستعمار الاستيطاني، ونظام الأبارتهايد، والهندسة الديمغرافية. فمنذ عام 1948، اعتمدت إسرائيل آليات تقوم على تفوّق اليهود في كامل أراضيها وفي



الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد اختلفت هذه الآليات تبعًا للجغرافيا: ففي غزة، اتخذت شكل الحصار، والعزل، والاعتداءات العسكرية؛ وفي الضفة الغربية، من خلال سرقة الأراضي، وتوسيع المستوطنات، والعنف المنهجي؛ أما داخل إسرائيل، فقد تجلّت عبر التهميش القانوني والاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين. لكن الأساس الأيديولوجي بقي ثابتًا: تأمين أكبر قدر ممكن من الأرض مع أقل عدد ممكن من الفلسطينيين. وعلى امتداد العقود، أنتجت هذه الأيديولوجيا سياساتٍ أدّت إلى تفتيت الفلسطينيين إلى فئات قانونية مختلفة، وسلبهم حقوقهم السياسية، وتصويرهم كتهديد ديمغرافي.

وترى بتسليم أن حصار غزة، المفروض منذ عام 2007، لم يكن مجرد إجراء أمني، بل أداة للسيطرة والتفكير المتعمّد. فقد كان الهدف منه تحويل غزة إلى حالة اعتماد إنساني دائم، وجعل الحياة فيها شاقة إلى حد يدفع سكانها إما إلى الرحيل أو إلى الاستسلام. أما الحروب الدورية التي شنتها إسرائيل - في أعوام 2008 - 2009، و2012، و2014، و2021 - فقد كانت تهدف إلى ما وصفه المسؤولون العسكريون الإسرائيليون بـ«جزء العشب». أي إن الغاية منها لم تكن هزيمة حماس، بل إدارة الوجود الفلسطيني عبر تدمير دوري. ما تغيّر في تشرين الأول / أكتوبر 2023 لم يكن الهدف، بل حجم الوسائل وجرأتها. ويصف التقرير كيف انتهزت الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة، بدعم من حركة استيطانية راديكالية ومجتمع عسكري الطابع، الفرصة للانتقال من سياسة الاحتواء إلى سياسة الإبادة.

وتحذّر بتسليم من أن الإبادة الجماعية نادرًا ما تتبع مسارًا خطيًا. بل إنها تتكشف من خلال سلسلة قرارات يبنى كل منها على الآخر، وغالبًا ما يُغلّف بلغة «الضرورة» أو «الأمن». ففي غزة، بدأت حملة الإبادة بالضربات الجوية الكثيفة، ثم تلتها عملية قطع المياه، ثم تدمير المستشفيات، ثم قتل طالبي المساعدات. ومع كل مرحلة، كانت دائرة التدمير تتسع، وتتخطّى الخطوط الحمراء الدولية، لكن غياب المساءلة أو أي قيود خارجية شجّع على مزيد من التصعيد. وتوضح بتسليم أن الإبادة الجماعية ليست فقط

نتاج أيديولوجيا داخلية، بل أيضًا نتيجة إذن خارجي. فقد أُتيح لإسرائيل تنفيذ هذه العملية دون عقاب، محصنة من قبل قوى عالمية ونظام دولي متعاضد عن اتخاذ إجراءات حاسمة.

وتُظهر المنظمة أن منطق الإبادة يتمدد الآن إلى خارج غزة. ففي الضفة الغربية، يتكامل عنف المستوطنين مع الإستراتيجية العسكرية لطرد الفلسطينيين من مناطق إستراتيجية كالأغوار وتلال جنوب الخليل. وقد أصبحت المداهمات العسكرية أكثر اتساعًا وفتكًا وعشوائية. أما داخل إسرائيل، فقد تصاعدت سياسات «نزع الفلسطنة»، عبر قطع التمويل عن المؤسسات الثقافية العربية، وتغيير مناهج التعليم، واستهداف المنظمات غير الحكومية. ويشدّد التقرير على أن عملية الإبادة لا تنتهي في غزة. فعندما يُكسر المحظور، ويقبل المجتمع بشرعية القتل الجماعي، فإن هذه الممارسات تتوسع وتتجدّر. وإذا لم يتم وقفها، فإن الإبادة ستمتد إلى مناطق أخرى، وتتحول إلى حالة دائمة من الهيمنة والإفناء.

## 6. الخاتمة

تشكّل خاتمة تقرير «إبادتنا الجماعية» ما هو بمثابة لائحة اتهام نهائية ونداء عاجل أخير. فهي تجمع بين التوثيق الواسع، والتحليل القانوني، والسياق التاريخي الذي قدمه التقرير، لتوصل رسالة حاسمة ومدمرة: أن النظام الإسرائيلي يرتكب حاليًا جريمة إبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني في غزة. ولا تُطرح هذه النتيجة على سبيل البلاغة أو المبالغة الخطائية، بل باعتبارها تشخيصًا قانونيًا وأخلاقيًا يستند إلى القانون الدولي وسوابق تاريخية راسخة. فالأفعال المرتكبة - من القتل الجماعي والتجويع إلى تدمير البنية التحتية وشنّ حرب نفسية - لا تستوفي فقط معايير الإبادة الجماعية المنصوص عليها في اتفاقية عام 1948، بل تعبّر أيضًا عن سياسة إقصائية منهجية تطوّرت على مدى عقود طويلة. هذه الإبادة ليست انحرافًا ناتجًا عن أحداث تشرين الأول / أكتوبر 2023، بل هي ترويج لنظام تأسّس على تفوق اليهود، ونظام الأبارتهايد، والاستعمار الاستيطاني،



وهيمنة ديموغرافية ممنهجة.

وتتمثل الحجة المركزية التي يطرحها التقرير في ضرورة عدم فصل الإبادة الجماعية التي تُرتكب بحق سكان غزة عن البنية السياسية الأشمل للنظام الإسرائيلي. فالأفعال المرتكبة في غزة، من التهجير الجماعي والتجويع ومحو الثقافة إلى استهداف المؤسسات الصحية والتعليمية، تنبع من نظام واحد يحكم كامل الأرض الممتدة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط. هذا النظام يميز بين اليهود والفلسطينيين، فيمنح الحقوق والحماية والأرض للأوليين، بينما يضطهد الآخرين بشكل منهجي ويفتتهم. وغزة، في هذا السياق، لا تمثل خروجاً عن هذا النظام، بل تجسّد أكثر تجلياته تطرفاً. فالمبادئ نفسها التي تقف خلف الحصار والقصف والتجويع في غزة، تحكم أيضاً سياسات نزع الملكية في الضفة الغربية، وتجريم المواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل، ومحو الهوية الفلسطينية في القدس الشرقية.

ويُصّر التقرير على أن ما نشهده اليوم هو إبادة جماعية تتكشف في الزمن الحاضر، على مرأى ومسمع المجتمع الدولي، عبر البث المباشر، وصور الأقمار الصناعية، ومقاطع الفيديو المنتشرة على وسائل التواصل الاجتماعي. وهذه العلنية تزيد من فداحة صمت الدول والمؤسسات والقوى العالمية وتقاوعها. فغالباً ما يتم التعامل مع الإبادة الجماعية كأمر يُدرّك بأثر رجعي، ككارثة ماضية. أما بتسليم، فتواجه القارئ بحقيقة أن الإبادة ليست مجرد حدث تاريخي، بل عملية جارية. ويحذّر التقرير من أن الفشل في تسميتها باسمها الحقيقي، أو اختزال الأزمة إلى مجرد كارثة إنسانية، يساهم في تطبيعها وإطالة أمدّها. فالمساعدات الإنسانية، رغم ضرورتها، لا تكفي. لا بد من معالجة الجذر: البنية التي تنتج السيطرة والتدمير.

ويشدّد التقرير كذلك على أن الإبادة الجماعية مشروع سياسي، والمشاريع السياسية لا تُوقَف إلا بإرادة سياسية. فهي ليست كارثة طبيعية، بل نتيجة قرارات متعمّدة اتخذتها

الحكومة الإسرائيلية، والجيش، والمجتمع، وجرى تمكينها من قبل المجتمع الدولي. ويرى معدّو التقرير أن وقف الإبادة يتطلب مواجهة النظام المسؤول عنها، ليس فقط عبر آليات المساءلة القانونية، بل أيضًا من خلال ضغوط سياسية ومادية. ويشمل ذلك وقف مبيعات الأسلحة، ورفع الحصانة الدبلوماسية، واستهداف البنى التي تتيح الإفلات من العقاب، والتي تسمح للمسؤولين الإسرائيليين بالتصرف دون خوف من العواقب. ويستشهد التقرير بسوابق من محكمة العدل الدولية، والمحكمتين الجنائيتين ليوغوسلافيا ورواندا، تؤكد أن على الدول مسؤولية منع الإبادة، لا فقط معاقبتها بعد وقوعها.

كما تتأمل الخاتمة في العنف النفسي والثقافي العميق الذي ألحق بالشعب الفلسطيني. فبعيدًا عن الأرقام والتصنيفات القانونية، هناك واقع الصدمة التي يعيشها الناس وهم يشاهدون مجتمعهم يتهاوى، عائلات تُمحي بأكملها، أطفال يموتون جوعًا، مساجد ومقابر تُدنس، وذاكرة ثقافية تُطمس. إن تدمير البيوت، والتواريخ، والمستقبل، ليس فقط محاولة لاقتلاع الفلسطينيين من أرضهم، بل من سرديتهم وذاتهم. ويتحدث الناجون عن خسارة لا تُحتمل، وعن استحالة الحداد في ظل واقع لا يُمنح فيه حتى الحزن متسعًا قبل أن يُقطع بالبقاء. ويكرّم التقرير هذا الألم بوصفه ليس أضرارًا جانبية، بل عنصرًا جوهريًا في مشروع الإبادة.

وأخيرًا، تؤكد بتسليم أن هذه الإبادة لم تنته بعد. بل تحذّر من أن منطق الإبادة، حالما يُطلق له العنان ويُطبع في وعي المجتمع، لن يظل محصورًا في غزة. فالضفة الغربية تشهد بالفعل تصعيدًا في الضربات الجوية والتهجير الجماعي. وميليشيات المستوطنين، المدعومة عسكريًا، تسرع وتيرة طرد التجمعات الفلسطينية من مناطق إستراتيجية. أما داخل إسرائيل، فهناك تصاعد في الرقابة، والقمع السياسي، والتحرّيش ضد المواطنين العرب. وتلخص الخاتمة إلى أن آليات الإبادة تتفشّى. وإذا لم تُوقّف، فإن هذه العملية ستعمّق وتتسع، مهددةً ليس فقط الفلسطينيين، بل مستقبل القانون الدولي، والمساءلة الأخلاقية، ومنظومة حقوق الإنسان العالمية.



تشكل الخاتمة، بذلك، في آنٍ واحد، تأييداً وتحذيراً. إنها نداء إلى كل ذي ضمير، إلى المؤسسات، والحركات، والدول، للتحرك- ليس لاحقاً، بل الآن. تسمية الإبادة هو فقط الخطوة الأولى. أما الخطوة التالية، فهي مقاومتها، وتفكيك النظام الذي يغذيها، والوقوف إلى جانب الناجين منها. أما الفشل في ذلك، فليس حياًداً. بل تواطؤاً. وينتهي التقرير لا بوصفات سياسية، بل بمطلب أخلاقي: أن نرى، أن نتحدث، وأن نتحرك- قبل أن يفوت الأوان.



مدرسة مار مترك القدس